



Third
GEF
Assembly
2006

Cape Town, South Africa

GEF/A.3/Inf.4

3 أغسطس 2006

الاجتماع الثالث للجمعية العمومية لصندوق البيئة العالمية

كيب تاون، جنوب أفريقيا

29-30 أغسطس 2006

مذكرة مناقشة معدة لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى
بشأن تحديد الأولويات الوطنية وتخصيص الموارد
لتحسين النتائج على المستوى القطري

أولاً. الإطار

1. أنشئ صندوق البيئة العالمية في عام 1994 للإسهام في تمويل الأنشطة القطرية التي تحقق منافع بيئية عالمية. وكان هذا استجابة لإدراك متزايد بأن التصرفات التي تقع داخل البلدان المنفردة تسهم جماعيا في تدهور البيئة العالمية وتهدد الاستقرار العالمي.
2. ويدرك جدول أعمال القرن 21 الذي اعتمد في قمة الأرض في عام 1992، والاتفاقيات البيئية العالمية، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جميعها أنه لا يمكن لبلد واحد أن يحقق بمفرده تنمية مستدامة وبيئة عالمية سليمة (صحيحة). إذ لا يمكن حماية البيئة العالمية إلا من جانب الدول التي تعمل معا في شراكة عالمية.
3. المدخل السليم لتحسين صحة البيئة العالمية هو من خلال تنفيذ أنشطة على أرض الواقع تحقق نتائج متينة. ويجب أن تلعب البلدان المتلقية للموارد دورا قياديا في معالجة القضايا البيئية العالمية، وترك المساعدات، كذلك التي تقدم من خلال صندوق البيئة العالمية، أن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي من خلال إقامة شراكة عالمية. ويتمثل عنصر جوهري في إقامة شراكة عالمية ناجحة في إدراك أن أكثر المشروعات والبرامج نجاحا هي تلك التي تستند إلى اتساق أساسي بين الاستراتيجيات العالمية والأولويات الوطنية. فالمشروعات التي تكون مدفوعة قطريا ومستندة إلى الأولويات الوطنية التي تستهدف مساندة التنمية المستدامة بينما تؤدي إلى تحقيق منافع بيئية عالمية هي تلك التي من الأرجح أن يكون لها أعظم الأثر وأن تؤدي إلى تحقيق نتائج مستدامة.
4. يتعين على البلدان المتلقية للموارد تشجيع إيجاد بيئة مساندة وتمكينية تساند فيها سياساتها ومؤسساتها وأنظمتها الإعداد والتنفيذ الفعالين لمشروعات صندوق البيئة العالمية. ويتعين تمكين المسؤولين عن اتخاذ القرارات في البلدان المتلقية للموارد بالأدوات والمعلومات الضرورية إذا كان لهم أن يتمكنوا من تحديد وتوضيح الأولويات الوطنية بطريقة تدمج بصورة كاملة الاهتمامات البيئية العالمية في عملية التنمية. وللقدرات والمعارف والمعلومات أهمية حاسمة للمسؤولين عن اتخاذ القرارات على كافة المستويات إذا كان لهم أن يتمكنوا من ضمان تحقيق نتائج فعالة على أرض الواقع من المشروعات التي يمولها صندوق البيئة العالمية.
5. المشتركون في اجتماع المائدة المستديرة هذا مدعون إلى معالجة اللبنيات والأدوات التي يمكن أن تساعد البلدان المعنية على تحقيق الحد الأقصى من المنافع على المستويين العالمي والوطني من أنشطة صندوق البيئة العالمية. وقد يكون من المفيد أيضا أن نتناول المناقشات تأثير إطار تخصيص الموارد الجديد الذي يطبقه الآن

صندوق البيئة العالمية¹ على قدرة البلدان على تحديد الأولويات وتحقيق النتائج. ونحث المشتركين في اجتماع المائدة المستديرة على تحديد أفكار جديدة لتحسين الآثار على المستوى القطري وتقديم إرشادات استراتيجية لصندوق البيئة العالمية بشأن كيفية العمل مع البلدان المتلقية للموارد للإسهام في إيجاد بيئة عالمية سليمة.

دور البلدان في برمجة موارد صندوق البيئة العالمية

6. من أجل تعظيم النتائج، يجب أن تنفذ مشروعات صندوق البيئة العالمية في بيئة تمكينية من السياسات والمؤسسات الملائمة التي تساند أهداف التنمية المستدامة والإدارة الجيدة لشؤون البيئة. وبدون بيئة تمكينية تستند إلى مجموعة من الإرشادات المتعلقة بالسياسات والممارسات الجيدة، لن تكون الآثار التي تحدثها المشروعات مستدامة. ويضع المانحون ومتلقو الموارد على حد سواء قدراً أكبر من التركيز على استخدام مساعدات الصندوق بطريقة أكثر فعالية، ويستدعي هذا بدوره وجود مؤسسات وسياسات أكثر فعالية.

7. تتطلب البرمجة الناجحة لموارد صندوق البيئة العالمية التزاماً حكومياً وتفكيراً استراتيجياً. ونتيح البرمجة القطرية فرصاً للبلدان المعنية لإعداد استجابات متكاملة للتحديات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية ولضمان دمج التمويل من الصندوق في استراتيجيات وبرامج التنمية الأوسع نطاقاً. فعلى سبيل المثال، تؤدي البرامج والخطط التي تغطي قطاعات متعددة إلى تحسين الروابط بين مجالات التركيز والمساعدة على تعزيز التكامل والدمج في التيار العادي للأنشطة. وعن طريق دمج مساعدات الصندوق في جهود التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً، ستمكن البلدان المعنية من تعظيم الآثار المتحققة. ولذلك يتعين على البلدان أن تتخذ موقفاً استراتيجياً في مجال الاستفادة من موارد الصندوق وأن تضمن خلق روابط مع أنشطة التنمية المستدامة الحالية والمستقبلية.

8. تلعب مراكز التنسيق الخاصة بصندوق البيئة العالمية دوراً حاسماً في ضمان هذا الاتساق الاستراتيجي على المستوى الوطني عن طريق تسهيل وتشجيع المشاورات الواسعة القاعدة مع أصحاب المصلحة. وتعتبر مراكز التنسيق السياسي مسؤولة عن القضايا والسياسات المتعلقة بنظام إدارة الصندوق بينما تعتبر مراكز التنسيق الفني مسؤولة عن تحديد وتنفيذ المشروعات وتنسيق البرامج داخل البلدان المعنية. ويتعين أن تتوفر لمراكز التنسيق القدرة التجميعية لضمان أن مختلف الوزارات ومراكز التنسيق الخاصة بالاتفاقيات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين منخرطون بنشاط في حوار وأنهم يمتلكون بالفعل الأولويات الوطنية ومشروعات صندوق البيئة العالمية.

¹ في شهر سبتمبر 2005، اعتمد مجلس صندوق البيئة العالمية إطار تخصيص الموارد، وهو نظام جديد لتخصيص موارد الصندوق للبلدان المتلقية للموارد لزيادة تأثير تمويل الصندوق على البيئة العالمية. ويقتصر التنفيذ في البداية على مشروعات التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

9. قدرة مراكز التنسيق على القيام بأنشطة لتحديد الأولويات الوطنية مقيدة في بلدان كثيرة بانعدام آليات التنسيق داخل البلدان المعنية. وتوجد الآن أدوات وبرامج عديدة لتمكين البلدان من وضع تصورات لمشروعات تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع، وإعدادها وتنفيذها. وفي هذا الصدد، يقدم برنامج المساندة القطرية ومبادرة الحوار الوطني التابعان لصندوق البيئة العالمية موارد لتنظيم مشاورات يشترك فيها أصحاب مصلحة متعددون ولوضع آليات تنسيق تتيح إجراء مشاورات مستمرة مع الهيئات الحكومية الرئيسية ذات الصلة. كما يقدم برنامج المساندة القطرية التابع للصندوق موارد لتشجيع زيادة الاتصال والتفاعل بين مراكز التنسيق من خلال اجتماعات منتظمة لمجموعات المناصرين ويمكن أن يتيح فرصاً أخرى من خلال مكون إدارة المعارف الذي يتضمنه، من أجل تبادل المعلومات وتوفير التدريب وكذلك تقاسم الممارسات الجيدة.

10. يمكن أن يتلقي دمج البيئة في التيار العادي للتخطيط للتنمية المستدامة دفعة حاسمة الأهمية عن طريق إشراك المانحين الثنائيين في مناقشات التخطيط في البلدان التي يديرون فيها برامج معونات كبيرة. فالمانحون ملتزمون بضمان أن تكون الأنشطة الممولة ثنائياً متسقة مع الاستراتيجيات الوطنية لتخفيض أعداد الفقراء. كما يجب أن يأخذ التمويل من صندوق البيئة العالمية في الاعتبار اتساقه مع استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء وخطط واستراتيجيات التنمية المستدامة الأخرى. ومن شأن تنسيق المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف أن يتيح للحكومات الشريكة أن تنفذ بصورة أكثر فعالية استراتيجيات تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية. وحكومات البلدان المتلقية للموارد تتمتع بأفضل وضع يمكنها من ضمان الاتساق بين استراتيجيات المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف في بلدانها، ومن الأرجح أن يؤدي التزامها بتشجيع التنسيق إلى تحقيق نتائج أكبر مما تحققه الجهود التي تنفذ فقط من خلال التنسيق بين المانحين.

وعادة ما تكون البرامج البيئية العالمية مستبعدة من التنسيق داخل البلدان وتعرض للانتقاد بسبب ضعف قدرتها على الوصول وإيجادها لترتيبات تنفيذ موازية. ومن شأن إزالة العوائق أمام دمج المشروعات التي يمولها صندوق البيئة العالمية في البرامج القطرية خاصة من خلال خلق بيئة سياسات تمكينية، أن يلعب دوراً حيوياً في استدامة الآثار المتحققة.

تنمية القدرات اللازمة لإدارة (لمواجهة) التحديات البيئية العالمية

11. يتأثر نجاح مشروعات وبرامج صندوق البيئة العالمية مباشرة بإطار السياسات وقدرات المؤسسات على المستوى القطاعي. وتلعب سياسات القطاع العام ولوائحه التنظيمية، وقدرة المؤسسات على تنفيذ وفرض تطبيق هذه السياسات، ومدى الاشتراك العام، وتوفير المعلومات دوراً هاماً في التأثير على الحوافز المقدمة لأصحاب المصلحة وعلى سلوكهم.

12. تتطلب البرمجة القطرية بناء القدرات المحلية، وخلق شراكات، ووضع استراتيجيات وأولويات قطرية واضحة. وفي أعقاب اتخاذ قرارات هامة بشأن الحاجة إلى بناء القدرات وافقت عليها (سكرتاريات) الاتفاقيات المعنية بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة، وافق مجلس صندوق البيئة العالمية على النهج الاستراتيجي *إزاء بناء القدرات*.² كما أبرزت الدراسة الثالثة للأداء العام للصندوق الحاجة إلى تنمية القدرات. وفي عهد أقرب، أوضحت المنظمات المانحة والبلدان المتلقية للموارد هذه الحاجة في إعلان باريس لعام 2005 بشأن فعالية المعونات.³

13. يتطلب بناء القدرات أكثر من مجرد تقديم المساعدات الفنية وتدريب الموظفين على تكنولوجيا أو منهاج معين، وهو ما يتضمنه بالفعل الكثير من مشروعات صندوق البيئة العالمية. وما يفتقد في معظم الأحيان هو تقديم المساندة لهيكله وتجهيز المؤسسات الرئيسية بالأنظمة الضرورية لوضع وتنفيذ أولويات السياسات. ومن المسلم به تماما أنه حتى التغيير المؤسسي الموجه قد لا ينجح إذا لم يكن "الإطار المؤسسي" الأوسع نطاقا إطارا مساندا.

14. يستهدف التقييم الذاتي للقدرات الوطنية مساعدة البلدان على تحديد احتياجات بناء القدرات اللازمة لها لإدارة شؤون البيئة العالمية. ويجري حاليا 150 بلدا نمائيا تقييماتها الذاتية للاحتياجات. وتعتبر التقييمات الذاتية للقدرات الوطنية أدوات مرنة وإن كانت قوية تستخدمها البلدان لتحديد أولوياتها الوطنية وتحديد أفضل وسيلة لتخصيص الموارد لتنفيذ الاتفاقيات البيئية الرئيسية بطريقة منسقة وفعالة التكاليف ومستدامة. وتتطلب هذه التقييمات من البلدان المعنية التشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من أصحاب المصلحة - واضعي السياسات، والباحثين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وقادة المجتمعات المحلية - ووضع استراتيجيات لصياغة الاستجابات. (أنظر الملحق 1 للاطلاع على أمثلة على أنشطة بناء القدرات المشتركة (بين قطاعات متعددة) نتيجة للتقييمات الذاتية للقدرات الوطنية).

15. البلدان التي أنجزت تقييماتها الذاتية للقدرات الوطنية⁴ تمنح الأولوية لمزيج من مساندة القدرات على ثلاثة مستويات: (1) المستوى الفردي (تعزيز الخبرة الوطنية في مجالات مثل اقتصاد البيئة، وإدارة المنظومات الإيكولوجية، وإدارة المخاطر)، (2) المستوى المؤسسي (دمج إدارة شؤون البيئة في أنشطة الوزارات والمؤسسات القطاعية)، و (3) المستوى النظامي (الحاجة إلى دمج أنظمة إدارة شؤون البيئة من أجل تحقيق روابط أفضل فيما

² GEF/C.22/8، النهج الاستراتيجي إزاء بناء القدرات (نوفمبر 2003).

³ أنظر إعلان باريس بشأن فعالية المعونات الصادر في شهر مارس 2005.

⁴ التقييمات الذاتية للقدرات الوطنية، التي يجري حاليا إعدادها بمساندة من صندوق البيئة العالمية، تساعد البلدان المعنية على تحديد احتياجات بناء القدرات اللازمة لها. ويقوم 150 بلدا نمائيا حاليا بتقييم احتياجاتها بناء القدرات اللازمة لها للاشتراك في إدارة شؤون البيئة العالمية. وتعتبر التقييمات الذاتية للقدرات الوطنية أدوات مرنة وإن كانت قوية تستخدمها البلدان لتحديد أولوياتها الوطنية وتحديد أفضل وسيلة لتخصيص الموارد لتنفيذ الاتفاقيات البيئية الرئيسية بطريقة منسقة وفعالة التكاليف ومستدامة. وكجزء من عملية التقييم، تتشاور البلدان المعنية مع مجموعة واسعة ومتنوعة من أصحاب المصلحة - واضعي السياسات، والباحثين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وقادة المجتمعات المحلية - لوضع استراتيجيات للاستجابات وصياغتها.

بين الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية. ويشمل هذا تعزيز آليات بدء الحوار، والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء، ودمج الاعتبارات البيئية في السياسات القطاعية وخطط التنمية).

16. أظهرت التقييمات الذاتية للقدرات الوطنية التي بدأت تخرج إلى حيز الوجود الاحتياجات التالية ذات الأولوية: (أ) مساندة آليات الإدارة والتنسيق التعاونيين لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الهيئات الحكومية الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص، والمجموعات العامة، والمجتمعات المحلية؛ (ب) أنظمة المعلومات، والبحوث، والحصول عليها وتطبيقها، وأطر السياسات العامة، وأنظمة التخطيط، والتشريعات؛ (ج) الآليات المالية، والموارد البشرية، والتكنولوجيا اللازمة لإدارة شؤون البيئة؛ و (د) أنظمة المتابعة والتقييم والتعلم.

17. يعتبر وجود مجتمع مدني نشط وجيد التطور ومتعاون مع الحكومة مكونا جوهريا لإنشاء أنظمة مساهمة في أي بلد، ويتعين تقديم مساندة أوسع نطاقا للجهود الرامية إلى تحسين قدرة المجتمع المدني على الإسهام في إدارة شؤون البيئة العالمية على المستوى الوطني.

دمج الدروس المستفادة - نظام لإدارة المعارف

18. على الرغم من وجود معارف هامة ومتطورة باستمرار تتعلق بالقضايا البيئية العالمية، فإن العوامل المجهولة متأصلة في السياق الذي يعمل فيه صندوق البيئة العالمية. وكما ورد في المبدأ رقم 15 من إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية، فإن "انعدام اليقين العلمي الكامل لن يستخدم كسبب لتأجيل الإجراءات الفعالة التكاليف لمنع تدهور البيئة."

19. تترك استراتيجيات عمليات صندوق البيئة العالمية أنه يجب السعي إلى إعداد حافظة متنوعة من المشروعات من أجل تخفيض المخاطر الناجمة عن العوامل المجهولة. وتشمل الوسائل الأخرى التي تستهدف تخفيض العوامل المجهولة العمل معاً لزيادة وتحسين المعلومات البيئية لمساندة اتخاذ القرارات والإجراءات، ومنح اهتمام خاص للمتابعة والتقييم على مستوى البرامج، بما في ذلك تعميم ونشر المعلومات عن نتائج هذه الجهود التي تبذلها جميع البلدان.

20. من شأن حافظة المشروعات المتنوعة أن:

(أ) تتضمن مجموعة متنوعة من المناهج التي تعالج الحاجة إلى الابتكار، والتجريب، والأمثلة الإيضاحية، والتكرار،

(ب) تمويل البرامج والمشروعات التي تعالج الأسباب الكامنة وراء تدهور البيئة العالمية، مثل السياسة الاقتصادية، والقضايا القانونية والاجتماعية، ومواطن الضعف المؤسسي، والحوازر أمام المعلومات،

(ج) تمويل الإجراءات التي تكون فعالة التكاليف والتي تحفز اتخاذ إجراءات مكاملة أو التي يكون لها أثر مضاعف،

(د) تتضمن مجموعة متنوعة من منفذي المشروعات من القطاعات العامة وغير الحكومية والخاصة، و

(هـ) تمويل البرامج التي تطور القدرات العلمية والفنية في البلدان المتلقية للموارد من أجل تخفيض التهديدات التي تتعرض لها البيئة العالمية.

21. أنشئ صندوق البيئة العالمية ليكون مؤسسة تعلم ومن المتوقع أن تكون حافظة مشروعاته المتنوعة بمثابة نموذج للمناهج الابتكارية في مجال إدارة شؤون البيئة العالمية. ويتعين علينا أن نتعلم من الخبرة المكتسبة في كل مشروع من مشروعات الصندوق المزيد عما ينجح وما لا ينجح واستخدام تلك المعرفة لتعزيز أثر المساعدات التي يقدمها الصندوق.

22. الإدارة الجيدة للمعارف أمر جوهري لتمكين البلدان والهيئات من اتخاذ قرارات فعالة بشأن السياسات والبرامج. ويمكن لإدارة المعارف أن تساعد أصحاب المصلحة في صندوق البيئة العالمية على اكتساب نظرة فاحصة وفهم قوي من خبراتهم وخبرات الآخرين. ويسهم الحصول على المعارف المكتسبة من إعداد وتنفيذ الأنشطة البيئية العالمية، وتخزينها، وتقاسمها في بناء قدرات جميع الجهات الفاعلة.

23. تمتلك البلدان الشريكة في صندوق البيئة العالمية مجتمعة ثروة من المعارف ويمكنها أن تستفيد من التعلم من أنشطة وخبرات الآخرين. وقد مول الصندوق أكثر من 1,800 مشروع في 140 بلدا. والوضع المثالي هو أن تبادل هذه الخبرات بصورة منتظمة فيما بين البلدان وفي داخلها يمكن أن يحسن نوعية عمل الصندوق في المستقبل. غير أنه يندر، على المستوى العملي، منح وظيفة إدارة المعارف إلى هيئة واحدة في أي بلد. ولذلك يجب على مراكز التنسيق الخاصة بالصندوق، جنبا إلى جنب مع مديري المشروعات القطرية، القيام بدور نشط في تبادل الدروس المستفادة. ويتعين على البلدان وضع ترتيبات لتمكينها من الاستفادة الكاملة من المعارف المتوفرة لدى الصندوق في تصميم وتنفيذ الأنشطة المستقبلية. فالمقصود من مشروعات الصندوق أن تكون ابتكارية وتجريبية: وستحقق هذه المشروعات أعظم المنافع إذا كررت قصص نجاحها في أماكن أخرى.

24. يمكن الجمع بين المعلومات والدروس المستفادة من مشروعات صندوق البيئة العالمية الجارية والمنجزة وبين أحدث المعارف العلمية والتكنولوجية بشأن البيئة العالمية وبين المعارف المحلية والوطنية لمساندة اتخاذ قرارات مستنيرة بالمعلومات على المستوى القطري.

25. توجد إمكانية لتحقيق التكامل بين المعلومات التي تجمع من متابعة وإدارة المعارف الخاصة بالمشروعات من حيث التجميع المنتظم للدروس المستفادة. وستؤدي المتابعة السنوية لمشروعات الصندوق إلى وضع نظام لإدارة النتائج يستند إلى مؤشرات عامة لكل مجال تركيز ومؤشرات خاصة بكل مشروع. وتقوم سكرتارية الصندوق حالياً بتوسيع نظام إدارة معلومات المشروعات⁵ بحيث يشمل معلومات عن الدروس المستفادة، مما يحسن كثيراً من قدرة البلدان على الوصول إلى المعلومات المتصلة بالمشروعات.

26. تحتاج البلدان إلى قدرة أفضل على الاطلاع على "أفضل" الممارسات في شبكة صندوق البيئة العالمية للاستفادة بالمعلومات في تصميم المشروعات المقترحة الجديدة والمصادقة عليها. ويمكن للدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي يحددها مكتب التقييم كجزء من عمليات تقييم المشروعات أن تدخل في عملية إعداد المشروعات. كما يمكن لهيئات صندوق البيئة العالمية الإسهام في تحديد ونشر وتعميم أفضل الممارسات. وقد لوحظ أنه من الصعب العثور على مشروعات "كاملة" وإن كان من الأسهل العثور على مشروعات بها جوانب محددة جيدة. ولدى الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة الكثير من الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتصلة بإعداد وتنفيذ المشروعات، بما في ذلك خبرة في إدارة المعارف ستجدها بلدان كثيرة مفيدة لها. ومن الأهمية بمكان إيجاد وسائل لتعبئة هذه المعلومات ونقاسمها.

إطار تخصيص الموارد

27. في شهر سبتمبر 2005، اعتمد مجلس صندوق البيئة العالمية إطار تخصيص الموارد، وهو نظام جديد لتخصيص موارد الصندوق للبلدان المتلقية لها استناداً إلى قدرتها المحتملة على تحقيق منافع بيئية عالمية والقدرات والسياسات والممارسات الوطنية اللازمة للتنفيذ الناجح لمشروعات الصندوق. ويقتصر تنفيذ إطار تخصيص الموارد في البداية على مشروعات التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

28. طلبت توصيات السياسات الخاصة بالعملية الثالثة لتجديد موارد الصندوق الاستثماري لصندوق البيئة العالمية من سكرتارية الصندوق وضع نظام لتخصيص موارد الصندوق الشحيحة فيما بين مجالات التركيز ودخلها بهدف تعظيم أثر هذه الموارد على التحسينات البيئية العالمية وتشجيع اتباع سياسات وممارسات بيئية

⁵ النظام الجديد لمعلومات إدارة المشروعات عبارة عن قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن مشروعات صندوق البيئة العالمية ستكون متاحة للبلدان بحلول منتصف عام 2007. وسيمكن النظام أصحاب المصلحة من البحث عن معلومات وتتبع تطور المشروعات الداخلة في حافظة الصندوق.

سليمة في كافة أنحاء العالم. كما ذكرت توصيات السياسات أن نظام تخصيص الموارد يجب أن يضع إطارا للتخصيص للأولويات البيئية العالمية وللبلدان استنادا إلى أدائها. وقد صادق المجلس على توصيات السياسات في اجتماعه في شهر أكتوبر 2002 واعتمد مجلس الصندوق إطار تخصيص الموارد، بعد مناقشات موسعة على مدى فترة العملية الثالثة لتجديد موارد الصندوق، في اجتماع خاص عقده المجلس في شهر سبتمبر 2005.

29. سيحسن إطار تخصيص الموارد إمكانية تنبؤ البلدان بشأن توفر الموارد، ويوفر للبلدان إطارا للبرمجة وفقا لأولوياتها الوطنية، ويحسن الشفافية عن طريق النص على وسيلة محددة جيدا ومفصح عنها علانية لتخصيص موارد صندوق البيئة العالمية.

30. تعتبر المخصصات التي تتم بموجب إطار تخصيص الموارد بمثابة موارد إرشادية يمكن أن تكون متاحة لبلد ما. ولكنها لا تعتبر بمثابة مستحقات. إذ سيتعين على البلدان المعنية العمل مع هيئات صندوق البيئة العالمية لإعداد مشروعات مقترحة ممتازة تتسق مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق حسبما حددت في استراتيجيات مجالات التركيز وتتم الموافقة عليها وفقا لدورة مشروعات الصندوق.

31. يدرك صندوق البيئة العالمية أنه لكي يتم تنفيذ إطار تخصيص الموارد بفعالية وضمان الاتساق بين الاستراتيجيات العالمية الخاصة بالصندوق وأولوياته الوطنية، يجب أن تتاح للبلدان المتلقية للموارد معرفة جيدة باستراتيجيات الصندوق وإجراءاته، وحافطة مشروعات الصندوق، والأنشطة البيئية والإنمائية الأخرى في البلد المعني. وقد أكمل الصندوق في الآونة الأخيرة سلسلة من المشاورات على المستوى دون الإقليمي⁶ لجميع البلدان المتلقية لموارد الصندوق، وكان هدفها هو تبادل المعلومات بشأن إطار تخصيص الموارد وتلقي ملاحظات تقييمية من البلدان المعنية.

32. أعرب كثير من المشتركين في المشاورات عن تشككهم بشأن قدرتهم على تعظيم استخدام موارد صندوق البيئة العالمية. وتخشى البلدان من أن تطبيق نظام جديد سيؤدي إلى فقدان قوة الدفع لتنفيذ اتفاقيات ريو وأعربوا عن خوفهم من حدوث زيادة كبيرة في المسؤوليات الملقاة على عاتق مراكز التنسيق الخاصة بصندوق البيئة العالمية.

33. نوه بعض المشتركين إلى أن البيانات والتحليلات والنهج المستخدم لتحديد المخصص الإرشادي لبلد ما بموجب إطار تخصيص الموارد معقدة جدا وأن مصدر البيانات والمعلومات لهذه التحليلات قد يكون متحيزا ضد

⁶ نظمت ثمانى مشاورات على المستوى دون الإقليمي في داكار، السنغال (غرب ووسط أفريقيا)؛ وبريتوريا، جنوب أفريقيا (شرق وجنوب أفريقيا)؛ وكوالالمبور، ماليزيا (شرق وجنوب شرق آسيا)؛ والإسكندرية، مصر (شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا)؛ وبراتيسلافا (أوروبا الشرقية)؛ وبنما سيتي (أمريكا اللاتينية)؛ وبريجتاون، بربادوس (منطقة الكاريبي)؛ ونادي، فيجي (جزر المحيط الهادئ).

البلدان الضعيفة القدرات. وأعربت عدة دول جزرية صغيرة نامية عن قلقها من أن مؤشر التنوع البيولوجي المستخدم في إطار تخصيص الموارد لا يعكس بدرجة كافية ثروات التنوع البحري التي تؤثر في هذه الدول بشكل خاص. وقد أسهمت تصورات من هذا النوع في القرار الذي اتخذته مؤتمر أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي بالدعوة إلى إجراء استعراض لمؤشر التنوع البيولوجي الخاص بصندوق البيئة العالمية والمستخدم في إطار تخصيص الموارد. وسيقدم الاستعراض إلى الصندوق في أعقاب بحثه في الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف.

34. وبالمثل، أبدت البلدان اهتمامها بالحصول على إرشادات بشأن كيفية تحسين أدائها ومخصصها القطري في المستقبل حتى "تتخرج" من إطار المخصص الجماعي وتنتقل إلى مخصص فردي. وقد أعربت البلدان ذات المخصصات الأدنى عن قلقها من أن الهيئات التي تتولى إدارة صندوق البيئة العالمية وتنفيذ مشروعاته لن تكون مهتمة بالعمل معها بعد الآن عندما قد تصبح تكاليف المعاملات مرتفعة.

35. وإلى جانب الحكومات، أعربت المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني عن قلقهم من أن إطار تخصيص الموارد سيؤدي إلى الحد من قدرتهم على الحصول على موارد صندوق البيئة العالمية لأنه من المتوقع أن تمنح مراكز التنسيق الأولوية للهيئات الحكومية.

36. التحدي الذي يمثله إطار تخصيص الموارد هو ضمان أن تشعر البلدان بأنها متمكنة ومستعدة للاستفادة من المنافع التي يوفرها نظام التخصيص عن طريق إعداد وتنفيذ المشروعات الخاصة بالبيئة العالمية بطريقة أكثر شمولاً واستراتيجية حتى يمكنها تعظيم استخدام موارد صندوق البيئة العالمية. وعن طريق إضفاء الشفافية والقدرة على التنبؤ على الموارد المتاحة لبلد ما، يتيح إطار تخصيص الموارد فرصة للبلد المعني لبرمجة موارد الصندوق في الإطار الأشمل لخطط التنمية المستدامة الخاصة بالبلد بحيث يمكن تحقيق نتائج ملموسة على المستوى القطري.

ثانيا. أسئلة مطروحة على المشتركين في اجتماع المائدة المستديرة

1. ما هي أكثر العمليات والأدوات ملائمة لتوفيق المشروعات العالمية مع الأولويات الوطنية (على سبيل المثال، رفع التقارير الوطنية إلى سكرتاريات الاتفاقيات، محافل التنسيق العام داخل البلدان، مراكز التنسيق الوطنية الخاصة بصندوق البيئة العالمية)؟ وماذا كانت الخبرة المكتسبة في مجال إشراك إدارات التمويل والتخطيط في إدارة شؤون البيئة العالمية؟
2. ما هي الخطوات الملموسة والعملية التي يمكن للوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين عن اتخاذ القرارات اتخاذها لتمكين إداراتهم من تحقيق الدمج الكامل للقضايا البيئية العالمية في خطط التنمية القطرية؟
3. كيف يتم تشجيع اشتراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، على المستوى الوطني؟ كيف يمكن أخذ دور أصحاب المصلحة هؤلاء في الاعتبار لبرمجة الموارد ضمن إطار تخصيص الموارد؟
4. ما قيمة تعزيز قدرات معالجة القضايا البيئية العالمية خارج إدارات البيئة؟ ما هي أفضل الأدوات لتحقيق المساءلة عن القرارات التي تؤثر على البيئة العالمية ولمتابعة قدرات الإدارات الحكومية على التعامل مع القضايا البيئية العالمية (على سبيل المثال، رفع التقارير الوطنية إلى سكرتاريات الاتفاقيات، حجم ومدي تعقيد حافظة صندوق البيئة العالمية، المساهمات في المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات ومجلس الصندوق، حالة بيئتها، التقييم الذاتي للقدرات الوطنية)؟
5. ما هي الأنظمة القائمة لتقاسم المعارف وكيف يمكن زيادة إتاحة هذه الأنظمة بحيث تتم زيادة المعرفة بالخبرة المكتسبة من خلال مشروعات صندوق البيئة العالمية؟
6. ما هي الصعوبات العملية التي تواجهها البلدان في مجال إقامة شراكات على المستوى الوطني ووضع استراتيجيات وأولويات للتمويل من صندوق البيئة العالمية؟
7. ما هي إمكانية أن يؤدي إطار تخصيص الموارد إلى حفز اتباع نهج أكثر تنسيقا إزاء تحديد الأولويات الوطنية وتعزيز قدرات مراكز التنسيق الخاصة بصندوق البيئة العالمية في مجال البرمجة القطرية؟

الملحق 1

أمثلة على مشروعات تنمية القدرات

بعض المشروعات المقترحة المتوسطة الحجم لتنمية القدرات، مثل مشروعات نيجيريا، موجهة نحو تعزيز الآلية المستخدمة داخل المنظمة المعنية لضمان التقيد بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وفرض تطبيقها. سيشمل مشروع متوسط الحجم تبلغ تكلفته 500,000 دولار إجراء استعراض لقوانينها البيئية، وتحديد الفجوات، وصياغة تشريعات تكميلية أو بديلة للقوانين القائمة. وبعد ذلك ينظم البلد دورات تدريبية بيئية للمسؤولين في الحكومات المحلية والبلديات لتمكينهم من صياغة القواعد واللوائح التنظيمية البيئية المقابلة.

اقترحت الأردن تعزيز قدراتها على توضيح وتحديد عمليات السياسات الوطنية المتصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف عن طريق تبسيط التفويضات الممنوحة للوزارات التنفيذية وتعزيز قدرات المنظمات البحثية في مجال الأدوات المتصلة بالسياسات، مثل إدارة الموارد الطبيعية، والتقييم الاقتصادي، وتقييم مدى التعرض للمخاطر، والمفاوضات الدولية، والاتصالات العامة. ويتفق توقيت هذا المشروع المقترح مع برنامج حكومي لإصلاح المؤسسات، وهو برنامج تتم مساندته بمنحة من الاتحاد الأوروبي.

شددت الفلبين على تحقيق التنسيق الوطني عن طريق تشكيل لجنة وطنية للتنسيق الوطني بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وهي لجنة حصلت على تفويضها من خلال عملية تشريعية. يتضمن المشروع وضع خطة لإشراك سلطات الحكم المحلي عن طريق وضع نظام حوافز ومساندته من خلال أدوات مثل استخدام صيغة موحدة لجمع البيانات والإبلاغ عنها، وإرشادات لتنظيم المناطق العمرانية، ومؤشرات، ومتابعة، وتشريعات.

استهدفت غانا أيضا تحسين التنسيق الوطني عن طريق إنشاء هيئة وطنية للتنسيق النقيذ بالاتفاقيات ستكون مسؤولة عن مراجعة التفويضات المؤسسية. وهذه الهيئة، المدعومة أيضا بقانون، ستكون مسؤولة عن أداء وظائف مشتركة مثل رفع التقارير إلى سكرتاريات الاتفاقيات، وإدارة المعارف، وتعزيز المناهج التشاركية، وتعبئة الاستثمارات التي تحقق منافع بيئية عالمية.

ركزت رومانيا على تعزيز قدراتها على دمج الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في التيار العادي لخطط الهيئات المحلية والوطنية. وستحقق هذا عن طريق وضع وتعديل القوانين الملائمة؛ وتحديد دور الهيئات واللجان والإدارات المختلفة؛ ووضع حوافز ضريبية؛ وتوفير الأدوات الضرورية لأداء العمل، بما في ذلك تدريب المسؤولين المحليين.